الخلاصة:

لعل فكرة حماية المستهلك ذات أهمية بالغه في الوقت الحاضر , والتي فتحت لذلك مجالا واسعا للاجتهاد بغية فض النزاع للوصول إلى حلول . التطورات التي شهدهاالعالم , أدت إلى إمكانية وصف المجتمعات الحديثة بالمجتمعات الاستهلاكية ومن ضمنها المجتمع العربي وخاصة العراقي , ولاشك إن حجم التطورات رافقها زيادة في نسبة المخاطر والإضرار التي يمكن إن يقع المستهلك ضحية لها , مما يقعون في حبائل الغش والدعاية الكاذبة والمظللة , والتحريض على الاستهلاك لحاجيات مصطنعة , من دون شك , إن حماية المستهلك ورعايته أصبحت تأتي في مقدمة المهام الأساسية للدولة بمختلف أجهزتها , ولعل من أهداف قانون حماية المستهلك هو مراعاة مصالح المستهلك من عدة جوانب, وخاصة ما يرتبط منها بالشروط التعسفية التي تشكل خطرا حقيقيا عليه, ولازدياد التعاملات التجارية عبر شبكة الانترنيت بسبب سهولتها وعدم تكلفتها وكذلك عدم خبرة المستهلك ,كثرة حالات اختلال التوازن العقدي بين طرفي العقد الذي أصبح يشكل ظاهرة تنعكس سلبا على حساب بفعل سيطرة المهنيين وخبرتهم في مجال التعاقد , الأمر الذي جعل من المستهلك في وضع صعب تفرض عليه الشروط بدون مناقشة ويضطر للقبول عليها. ونظرا لان موضوع حماية المستهلك أصبح يطرح نفسه بقوة , وخاصة في بلدنا وذلك لتسارع حركة التجارة, وظهور سلع ومنتجات جديدة ومتنوعه, الشئ الذي صاحبه تعدد وسائل الخطر والخطأ على المستهلك.وبالنظر لقلة الحماية حاليا لانعدامها غالبا , ارتأينا في هذا البحث المتواضع تناول موضوع حماية المستهلك في أربع فصول, تناول الفصل الأول مفهوم الاستهلاك , والفصل الثاني تناول حماية المستهلك في مرحلة المفاوضات ,في حين إن الثالث تناول الحماية التي تلي مرحلة الانعقاد وأخيراً أو الفصل الرابع وهي مرحلة تنفيذ العقد , وهي المرحلة المهمة في حياة العقد لما لها من أهمية في بيان دقة المعلومات المتفق عليها في العقد من عدمها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي توفره القواعد العامة والخاصة من توفير حماية المستهلك ولو بالقدر اليسير, وماهي الطرق الواقعية والفعلية التي

بواسطتها يمكن أن نتمكن بالفعل من تحقيق اكبر قدر من الحماية للمستهلك .وأن الواقع العملي يشير إلى ظاهرة الخطر دون اكتراث أو اللامبالاة من الجهات الحكومية , بالرغم من صدور قانون رقم (1) لسنة 2010 ,وان تحقيق الحماية الكاملة والكافية يتطلب من الجهات ذات العلاقة بذل المزيد في تطبيق قانون حماية المستهلك ,والباحث يتمنى ان يطبق القانون ولو بالشكل اليسير منه لكي نتجنب جزءا من المخاطر, نظرا للصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.